البرلمانيون العرب يختتمون اعمالهم على شاطئ البحر الميت:

التضامن مع سورية والسودان وحماس.. والمجالي رئيسا للاتحاد

الشونة (الاردن) ـ من اسعد عبود:

اشاد الاتحاد البرلماني العربي في ختام اعماله امس في الاردن بالانتخابات الفلسطينية معربا عن استنكاره للتهديد بقطع المساعدات عن الفلسطينيين بعد فوز حركة حماس وللرسوم الكاريكاتورية للنبي محمد.

ودان بيان المؤتمر الثاني عشر للاتحاد في ختام اجتماعات استغرقت يومين على شاطئ البحر الميت «بكل شدة» الرسوم الكاريكاتورية للنبي محمد معتبرا انها تشكل «جزءا من حملة التشويه والافتراءات (...) من جانب الاوساط الصهيونية وبعض الاوساط الحاقدة في الغرب».

وطالب «الحكومات العربية والاسلامية بالعمل الحثيث لاستصدار قرار من الامم المتحدة يحرم المساس بالاديان والمقدسات والعقائد (...) ويخضع مرتكبي الاساءات الى المساءلة القانونية».

ووجه المؤتمر «تحية اعزاز واكبار الى الشعب الفلسطيني وقيادته المنتخبة وسلطته الوطنية لانجازها (..) انتخابات في اجواء من النزاهة والشفافية» مؤكدا انه «يدين بشدة التصعيد العدواني المستمر» الذي تمارسه اسرائيل.

واكد المؤتمر «استنكاره للتهديدات بقطع المساعدات والمعونات عن الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية معتبرا ان تلك التهديدات تشكل رفضا لخيارات الشعب الفلسطيني ونسفا لمبادئ الديمقراطية الحقة».

وكاد الترحيب بوفد حماس، المكون من رئيس كتلتها البرلمانية محمود الزهار وسعيد صيام «وانجازاتها» ان يسيطرا على اجتماعات اليوم الاول للمؤتمر وذلك من خلال اللقاءات التي عقداها مع عدد كبير من رؤساء الوفود.

ولوحظ غياب عدد كبير من رؤساء البرلمانات بحيث شارك حوالى عشرة منهم فقط في حين تغيبت ست دول عن الاجتماعات ابرزها العراق فضلا عن الصومال وجزر القمر وموريتانيا وجيبوتي.

وبعد ان «حض المؤتمر على مواصلة التحديث والتطوير في الوطن العربي بما يكفل تعزيز الممارسة الديمقراطية وتوسيع المشاركة السياسية» عاد ليؤكد في بند اخر ان «عملية الاصلاح والتطوير هي شان داخلي تقرره ارادات الشعوب وفقا لمصالحها».

الى ذلك، «اعرب المؤتمر عن تضامنه المطلق مع سورية في مواجهة الضغوط ورفضه قرار الكونغرس الامريكي لمحاسبتها والتهديدات التي تستهدفها»، ودعا «جميع الحكومات الى الوقوف بجانبها».

واكد انه يدعم «مؤتمر الحوار الوطني الذي دعا اليه رئيس مجلس النواب اللبناني (نبيه بري) ويدعو جميع القوى البرلمانية والسياسية الى المساهمة في انجاحه تحت سقف الطائف».

وبالنسبة للعراق، قال البيان «يؤكد المؤتمر ضرورة الحفاظ على وحدة اراضيه وعروبته واحترام سيادته واستقلاله ويرحب بالانتخابات والاستفتاء على الدستور ويدين جميع اعمال العنف والارهاب وخصوصا تلك التي استهدفت مساجد ومقامات مقدسة».

وحول السودان، اعلن المؤتمر «رفض المساعي التي تجري لنقل تفويض مهمة الامن والسلام في دارفور من الاتحاد الافريقي الى مجلس الامن الدولي رغم عدم موافقة حكومة السودان مما يعتبر مساسا بسيادة البلاد واستقلالها».

واعاد المؤتمر تجديد «دعم حق دولة الامارات العربية المتحدة في سيادتها على جزرها الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى) معربا عن الاسف لعدم احراز الاتصالات» مع ايران «حتى الان عن اي نتائج ايجابية لحل القضية».

وقال انه «يجدد مساندته التامة والشاملة للجهود التي بذلتها الحكومة المغربية في سبيل استرجاع مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين والجزر الجعفرية ويطالب الحكومة الاسبانية الشروع في مفاوضات مباشرة لحل هذه القضية سلما».

كما دعا الى «تقديم الدعم السياسي للرئيس الصومالي والحكومة من اجل مساعدتهم على فرض السيادة على جميع الاراضي الصومالية وتقديم المساعدات المادية لاعادة بناء ما دمرته الحرب وتدريب قوات الجيش والشرطة».

وطالب المؤتمر بجعل منطقة الشرق الاوسط «خالية من اسلحة الدمار الشامل ويدين عدم توقيع اسرائيل معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية».

واكد «مواقفه حيال الارهاب (..) ورفض اي محاولة للربط بين الاسلام» وبينه داعيا الى عقد مؤتمر دولي باشراف الامم المتحدة «لوضع تعريف للارهاب» واوضح انه «يدين الارهاب بجميع اشكاله» كما اعتبر ان «الاحتلال الاسرائيلي يشكل ابشع انواعه».

وتطرق المؤتمر الى قضية المياه مطالبا «بانشاء صندوق للامن المائي العربي (..) وعقد اتفاقات دولية لحفظ الحقوق المائية العربية».

وانتخب المؤتمر رئيس مجلس النواب الاردني عبد الهادي المجالي رئيسا للاتحاد البرلماني العربي للدورة المقبلة خلفا لنبيه بري.

الاردن ينفي وجود لقاءات مع حماس وينتظر تشكيل الحكومة الفلسطينية للتعاطي معها

عمان ـ «القدس العربي» من بسام البدارين:

اعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة الاردنية ناصر جودة انه لا لقاءات ثنائية مبرمجة ومعدة بين الحكومة وقادة حماس في الوفد البرلماني المشارك بالمؤتمر البرلماني العربي في منطقة البحر الميت.

واوضح جودة في مؤتمره الصحافي الاسبوعي في المركز الثقافي الملكي امس الاول ان الاردن لم يوجه دعوة رسمية لوفد من حماس لزيارة الاردن كما لم تتلق الحكومة طلبا من الحركة بهذا الخصوص وان الحديث الان يجري بشكل جانبي او من خلال الاعوان فقط حول هذه الزيارة.

وقال مشيرا الى موقف الحكومة الاردنية اننا ننتظر الحكومة الفلسطينية التي ستشكلها حماس والاطلاع على برنامج هذه الحكومة، وان الموقف الاردني تجاه حماس لم يكن ضبابيا على الاطلاق بل كان واضحا منذ البداية، كما اعلن الاردن ومنذ البداية انه ينتظر الية تشكيل الحكومة المقبلة والاطلاع على برنامج عملها وان الاردن شدد على ضرورة الاستمرار بالدعم الدولي للشعب الفلسطيني.

واكد جودة ان الاردن يعتبر ما يجري على الاراضي الفلسطينية امرا في صلب اهتماماته، وان اقامة الدولة الفلسطينية مصلحة اردنية عليا، وان الاردن يدعم الشعب الفلسطيني لتحقيق اهدافه وامانيه على ارضه.

وردا على سؤال حول امكانية قيام الاردن بمبادرة حول القضية الفلسطينية بعد الازمة التي تعيشها عملية السلام اثر فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية قال جودة الاردن لن يستبق اي استنتاجات بشأن القمة العربية المقبلة، وان الاردن يرحب بعقد اية قمة عربية لبحث كافة القضايا المشتركة وايجاد الحلول لها بما يخدم مصالح الامة العربية.

واضاف جودة حول قضايا الفساد في الاردن ان الحكومة الاردنية ليست جادة فقط بل وملزمة كل الالزام بمكافحة الفساد وذلك من خلال توجيهات الملك عبد الله الثاني مؤكدا ان مشروع القانون حول مكافحة الفساد موجود في ملكية مجلس الامة «لهيئة مكافحة الفساد» وتتابعه الحكومة الاردنية.

وحول موضوع نشر الصور المسيئة في الصحف الاردنية قال «ان الحكومة الاردنية ملتزمة بالقوانين التي تم اللجوء اليها لمحاسبة رئيس التحرير، وان الموضوع الان امام القضاء ولا يمكن التدخل بمجرياته وقد اتخذت نقابة الصحافيين والشركات التي تملك الصحف اجراءات بحق المسؤولين عن الموضوع.

وصرح جودة حول التصريحات التي صدرت من قائد المنطقة الوسطى الاسرائيلية، ان العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني تلقى اتصالا هاتفيا من رئيس الوزراء الاسرائيلي بالوكالة معتذرا عن التصريحات بحق الاردن، كما تلقى وزير الخارجية الاردني اتصالا من نظيرته الاسرائيلية تعبر خلاله عن اعتذارها بشأن التصريحات.

ناصر جودة

خالد مشعل

صراع محتدم بين نادي القضاة والمجلس الأعلى للقضاء.. وتكاتف الصحافيين مع زميلهم الزهيري.. ومخاوف من تحالف الطيور والحكومة ضد الصحافيين

احباط محاولة لرئيس إيران لمقابلة مبارك في الكويت.. وسخرية من وزير الصحة لارساله زوجته للعلاج بالخارج.. وحملة اعلامية ضد الفساد

القاهرة ـ «القدس العربي» ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الثلاثاء عن جولة الرئيس مبارك السريعة في خمس من دول الخليج العربي، وعودته إلى مصر وانحسار الإصابة بمرض أنفلونزا الطيور والتوسع في إعادة فتح محلات بيع الطيور وتحقيقات صحافية موسعة عنها وأداء 272 من معاوني النيابة الجدد اليمين أمام وزير العدل والنائب العام وحضور وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي احتفال الجيش الثالث بيوم تفوقه، وانفراد زميلنا بـ«المصري اليوم» أحمد الخطيب بخبر عن إفراج وزارة الداخلية عن أول مجموعة من أعضاء تنظيم الجهاد المعتقلين من سنوات، وللأسف لم يفرج عن أخي الشيخ نصر كروم رغم أنه أنهى منذ أربع سنوات قضاء مدة العقوبة ـ عشر سنوات ـ ويعاد اعتقاله من يومها بقانون الطوارئ.. وهكذا تكون ديمقراطية النظام وإنسانيته وإلا.. فلا..

واستمرار غضب الصحافيين من الحكم بحبس زميلهم بـ«المصري اليوم» عبد الناصر الزهيري وجنوح حاملة بترول في قناة السويس واصطدامها بأحد جوانبها وتسرب البترول منها، ووفاة الفنان الكبير أبو بكر عزت.. وتدهور صحة الفنان حمدي غيث ـ طبعا.. وما الذي نتوقعه من هكذا حكومة.. ومباريات كرة القدم في الدوري العام.

وإلى أبرز ما لدينا اليوم.

حبس الصحافيين

ونبدأ بقضية حبس الصحافيين والتي تجددت بعد حكم محكمة الجنايات بالقاهرة بحبس زميلنا بـ«المصري اليوم» عبد الناصر الزهيري سنة وغرامة عشرة آلاف جنيه له وزميليه علاء الغطريفي ويوسف العومي وقد انتقد زميلنا خالد صالح في مقاله بـ«المصري اليوم» يوم الاثنين رئيس التحرير وصديقنا مجدي الجلاد بسبب مقاله الذي وجهه للرئيس مبارك وقال خالد غاضبا أشد الغضب:

«الصحافي اللين الرخو خير وأحب إلى قلب الحكومة من الصحافيين الغلاظ الشداد الذين لا يعصون ما تأمرهم به ضمائرهم أو يرتعشون حين يطرقون أبواب الحقيقة، فالحكومة تحب هذا النوع من الصحافيين الذي يدخل محنيا إلى مكتب سيادة الوزير لا يحمل قلما أو سؤالا، بل طلبا للحصول على فيلا في الساحل الشمالي، أو عقدا إعلانيا يضمن له سداد أقساط الأرض التي أكرمه بها ولي النعم الجالس على أحد العروش الوثيرة في مجلس الوزراء، وتحب الحكومة هؤلاء الصحافيين الذين يجعلون من كل خطوة بلهاء تخطوها وكأنها يقظة تاريخية غير مسبوقة، ويزينون مسيرتها البائسة، فإن كان فكرا قيما فهم أهله ورجاله، وإن كان فكرا جديدا فهم جنوده وخاصته وفرسانه، فالغاية الأبدية أن يظلوا خدما في بلاط السلطان كبيرا كان أو صغيرا، قديما كان أو جديدا.

أما هؤلاء الذين يحملون مظالم الناس على اكتافهم ويجرحون هيبة الكبار بأقلامهم وأسئلتهم وقضاياهم، ويكسرون الجدران السميكة التي تحجب المعلومات عن الرأي العام، ويفتحون الثغرات في معسكر الصمت الآثم في جهاز الدولة، هؤلاء فقط، هم الذين تتحول رقابهم إلى قرابين لآلهة الفساد في دوائر السلطة، ولو أن محرري «المصري اليوم» أرادوا نصيبا في كعكة أراضي الدولة، أو تسابقوا لوضع أسمائهم على كشوف البركة لتحالفوا مع القوة وما انتهوا إلى الوقوف خلف أسوار الاتهام في ساحات المحاكم، كان عليهم فقط أن يسلموا أقلامهم عند بوابة الأمن في مدخل الوزارة في انتظار التعليمات المكتوبة لبيانات السيد الوزير، «المصري اليوم» ومحرروها يعاقبون الآن جميعا لأنهم يحملون في عقولهم أسئلة ولا يتسولون العطايا من مكاتب الكبار أصحاب سلطة المنح والمنع. أما في السبيل لمواجهة حبس الزهيري، فإنني وإن كنت اقدر الموقف الداعي لتدخل الرئيس مباشرة، والذي عبر عنه مجدي الجلاد في مقاله بعد الحكم مباشرة والذي صدر في ذكرى عامين على وعد الرئيس بإلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر، فإنني في الوقت نفسه لا أريد لمصير الجماعة الصحافية أن يرتهن على الدوام بقرارات او وعود أو تدخلات تنسبها الدولة إلى نفسها باعتبارها انتصارا لحرية الصحافة، في حين أن من يقضي على الحرية ويطعنها ويتآمر عليها هي الدولة نفسها بقوانينها وتشريعاتها المقيدة للحريات.

وسواء نفذ الرئيس وعده أم لم ينفذه فإن من حق الجماعة الصحافية أن تعمد باجتهاد لكسر هذا الطوق الاستبدادي الذي يشل حركتها ويقيد مسيرتها ويعمل على خلق جيل من الصحافيين من النوع الرخو اللين، لا من النوع الذي يزداد صلابة في المحن، ويشتعل إصرارا على الحق كلما استبدت عليه السلطة بفنونها في الديكتاتورية بالقانون».

ومن «المصري اليوم» إلى الفجر وزميلنا وائل عبد الفتاح أحد نائبي رئيس تحريرها ومقاله بعنوان ـ الفاسدون في السلطة والصحافيون في السجن ـ وقوله:

«ربما شعرت الحكومة بالحرج لأن الحكم بحبس زميلنا عبد الناصر زهيري كان يوم 23 فبراير ذكرى مرور سنتين على وعد الرئيس بإلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر.. وقبل 3 أيام فقط من 26 فبراير الذكرى الأولى لإعلان شبين الكوم بتغيير المادة 76 من الدستور. بدا الأمر كما لو أن هذا الإصلاح على طريقة الحكومة.. خاصة أن الحكم تزامن مع محاولة تأديب القضاة الذين طالبوا باستقلال سلطة القضاء. هي حملة تأديب وإصلاح. هكذا خطط لها أصحاب مصلحة مباشرة في النظام أداروا كل شيء طمعا في مكسب صغير، أو حماية من محاكمة.

وهذه لعبة الخبثاء في النظام. ربما يورطون أعلى رأس في الدولة. وربما ينفذون أوامر سرية لكن الأهم أنهم يستغلون الرضا الأمريكي السامي عن أدوار النظام في المنطقة.. ويعرفون أن عصا البيت الأبيض لم تعد تلح على الديمقراطية.. وهذا مكسب يعرف شطار النظام استثماره واللعب به إلى آخر مدى. الفساد مازال في السلطة. والسجن والإهانة في انتظار المعارضين من القضاء والصحافة.

ولم تلتفت كل سلطات التحقيق لمئات البلاغات حول التزوير.. واكتفت بتحويل القضاة الذين صرخوا وفضحوا التلاعب في الدوائر واللجان. ولم تفتح الحكومة ملفقات بارونات الصحافة من رؤساء التحرير الخالدين الذين ركبوا على رأس المؤسسات الحكومية ربع قرن وزيادة وتركوها منهوبة ومديونة بـ7 مليارات.

وحبسوا صحافيا كتب خبرا عن وزير في الحكم.

لن يغلق النظام مصانع الفساد في الحزب الوطني ولن يسرح منتخب التكويش على السلطة.

لكنه سيبدو متسامحا وديمقراطيا أمام العالم ويعلن أنه يسامح الصحافي الذي أخطأ. وسيرجع في كلامه ولن يحاكم القضاة الذين تحدثوا عن قوائم التزوير.. سيسامحهم ولن يقتلهم كما فعلت عصابات الإرهاب مع مراسلة قناة العربية. إذن فعلينا ان نحمد الله ونشكر عصابات الفساد أنها تركتنا دون عقاب».

ومن عصابات الفساد إلى الحكومة الإلكترونية ورئيسها الذي قال عنه أمس كاتبنا الساخر الكبير أحمد رجب في بابه اليومي بـ«الأخبار» ـ نص كلمة:

«لن يكون الزميل عبد الناصر الزهيري آخر صحافي يحكم عليه بالسجن مع تجار المخدرات والنشالين، فبرغم أن وعد الرئيس بتشريع يمنع حبس الصحافيين لا يزال قائما، إلا أن هذا التشريع لن يرى النور في عهد هذه الوزارة، فرئيس الوزراء رجل لا يؤمن بالديمقراطية وتصريحه الشهير في ذلك معروف وحكومته الإلكترونية مبرمجة على أن الصحافيين قوم والعياذ بالله الرحمن الرحيم».

طبعا.. بل الأدهى والأمر ان الحكومة سوف تلجأ إلى سبب آخر لحبس الصحافيين نبهنا إليه زميلنا وصديقنا رسام الكاريكاتير الموهوب عمرو سليم في جريدة «روز اليوسف» أمس وكان العنوان ـ لا لحبس الصحافيين ـ والرسم لاثنين من الصحافيين أحدهما يكتب موضوعا عنوانه ـ أنفلونزا الطيور مرض قاتل ـ والثاني يقرأ صحيفة عنوانها ـ حبس صحافي ـ ويقول الأول مذعورا:

«طب واضمن منين أن الطيور مش حترفع علينا قضية هيه كمان وتحبسنا».

صحيح.. ما الذي يضمن أن لا تقوم الحكومة بتعذيب الطيور في سجونها الشهيرة وتجبرها على رفع دعاوى قضائية ضد الصحافيين؟ ألم يصل الأمر إلى حد أن يتحدى وزير الإسكان والحكومة الرئيس نفسه، ولجئوا إلى إحراجه مثلما نبهنا إلى ذلك أمس في جريدة «روز اليوسف» زميلنا وصديقنا سعد هجرس مدير تحرير جريدة «العالم اليوم» ـ اليومية الاقتصادية المستقلة ـ بقوله:

«المشكلة الأولى: هي التفاف البيروقراطية العتيدة وترزية القوانين حوله، وإدخاله متاهات لا تقل تعقيدا عن بيت جحا تنتهي إلى رفوف التأجيل الذي امتد إلى عامين حتى الآن.

المشكلة الثانية: هي تجاهل عدد من المسؤولين ـ ومنهم وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان ـ لوعد الرئيس، وهرولتهم إلى القضاء لمحاولة تطبيق نفس المواد القانونية التي وعد رئيس الجمهورية بإلغائها، وكأنهم يتعمدون السير في طريق غير الطريق الذي اختاره رئيس الدولة ووعد بالمضي فيه، التي قطعها على نفسه علانية، فضلا عن زعزعة ثقة الناس في النظام بأسره. وبهذا المعنى فإن محمد إبراهيم سليمان لم يخطئ فقط في حق الصحافة الصحافيين، وإنما أصر أيضا على إحراج النظام الذي استوزره وأسبغ عليه أشكالا شتى من الجاه والسلطات والتكريم».

وإلى «الكرامة» وزميلنا وصديقنا عبد الحليم قنديل رئيس التحرير المشارك وقوله ساخرا:

«نخشى على السلامة العقلية للذين يسألون في براءة تغيظ عن وعد مبارك بوقف الحبس في قضايا النشر».

معركة القضاة

ونترك الصحافيين إلى القضاة واستياء زميلنا بـ«الأخبار» خالد ميري من انفجار خلافاتهم علنا، ولذلك نصح أمس ـ الثلاثاء ـ بالآتي:

«إن كان من حق كل طرف أن يدافع عن وجهة نظره فلا يجب أن يتجاوز أي خلاف قاعات المداولة المغلقة إلى آفاق الفضائيات الواسعة.. إن ما يحدث الآن في حاجة لتدخل عاجل وحاسم من وزير العدالة المستشار محمود أبو الليل وشيوخ المهنة.. في حاجة لأن ينحى أصحاب الآراء المختلفة أي خلافات شخصية جانبا لأن الهدف أسمى وأكبر من أي فرد.. إنه قانون المجتمع قبل أن يكون قانون القضاة.

لقد دافع شيوخ المهنة في الستينيات عن استقلال القضاة وعدم عملهم بالسياسة وتحدوا السلطة وقتها وفرضوا رأيهم وهو أمر يجب تقنينه في القانون الجديد».

لكن «الكرامة» فجرت أمس أيضا على صفحتها الأولى قنبلة عناوينها ـ قنبلة مدوية تزلزل مجلس خليفة نادي القضاة سيكشف وثائق تزوير نتائج بندر دمياط ـ ونص الخبر هو:

«في تطور درامي مثير وصفه مصدر قضائي كبير بأنه قنبلة مدوية تزلزل المجلس الأعلى للقضاء الذي يترأسه المستشار فتحي خليفة، نجحت جهود لجنة تقصي الحقائق بنادي القضاة التي يترأسها المستشار أحمد مكي في الحصول على المحاضر الأصلية لنتائج فرز انتخابات مجلس الشعب الأخيرة بالدائرة الأولى «بندر دمياط» التي تظهر تجاوزات وتزويرا واضحا في النتائج النهائية في الدائرة التي أشرف عليها المستشار رضا رشدي الذي كان قد قدم عقب الانتخابات شكوى للمجلس الأعلى للقضاء يتهم فيها قضاة الإشراف على اللجان الفرعية بخطف محاضر الفرز، وأعلنت من جانبه عن نتائج مخالفة للمحاضر الأصلية.

واعتبرت مصادر في نادي القضاة أن المحاضر التي حصلت عليها تتضمن إحراجا بالغا لكل من وزارة العدل والمجلس الأعلى، وتستوجب التحقيق العاجل بدلا من تصدي المجلس لقيادات نادي القضاة، وطلب التحقيق معه بتهم واهية من نوع الحديث للإعلام وأشار المصدر الذي قام بإطلاع «الكرامة» على محتويات المحاضر إلى أن لجنة تقصي الحقائق قد تعلن مساء أمس «والجريدة ماثلة للطبع» عن تفاصيل هذه المفاجأة. يذكر أن المستشار رضا رشدي تعرض لانتقادات واسعة من زملائه أثناء انعقاد الجمعية العمومية الأخيرة لنادي القضاة في منتصف شهر ديسمبر الماضي إلى حد اتهامه بتزوير النتائج في دائرتي بندر دمياط وباب الشعرية».

ونحن لن نتعب من إعادة التأكيد على موقف «القدس العربي» من هذه المعركة وهي أنها لا دخل لها فيها، إنما تنقل ما يقول كل طرف علنا وبأمانة.

الرئيس مبارك

وإلى رئيسنا واستمرار زميلنا بجريدة «التجمع» جلال عامر في غيه واستمرار حملاته التي تزعجنا جدا ونحن نشير إليها في بابه ـ من أفواه المواطنين ـ مثل:

«مجرد تاريخ. أيام محمد علي، مذبحة المماليك.. ايام عبد الناصر، مذبحة القضاء.. أيام سيادته.. مذبحة الفراخ».

(مؤرخ)

«حكاية فترتين فقط موجودة، وهو أول من طبقها، لكن في المدارس».

(مدرس)

ومنه إلى «الكرامة» ـ لسان حال حزب الكرامة تحت التأسيس وقول زميلنا وصديقنا ووكيل مؤسسي الحزب وعضو مجلس الشعب ورئيس التحرير حمدين صباحي عن رئيسنا:

«إذا كان الرئيس مبارك قد استغرق يومين في جولة خليجية سعيا نحو إخماد بعض النيران التي قد تحرق القمة العربية في الخرطوم، فلماذا لا يسعى الرئيس إلى إطفاء النيران التي تشب داخل مصر والتي تستحق جولة تبدأ بشارع عبد الخالق ثروت لن تكلفه أكثر من ساعتين يزور فيها معقلين للحرية: نادي القضاة ونقابة الصحافيين. نوقن أن حلف الفساد والاستبداد يدير معركة شرسة ضد هذين القانونين لأن هذا الحلف القابض على ثروة مصر وقرارها يدرك جيدا أن الفساد لا يستشري في وجود صحافة حرة وأن الاستبداد لا يتحكم في وجود قضاء مستقل.

لم تبق السلطة لها نصيرا ولا حليفا ولا صديقا إلا أقلية الفساد التي تتبادل المصالح وتقتسم المغانم مع الاستبداد».

وفي نفس العدد تعرض رئيسنا لهجوم عنيف من عبد الخالق فاروق، حمله فيه مسؤولية غرق أكثر من ألف مصري مسكين في عبارة الموت. قال ـ وبئس ما قال:

«و لا يجوز القول ان تعيين رئيس الجمهورية لشخص ما، تحت رغبة بعض المقربين له أو بدوافع غير معلومة يعفيه من أخطاء ذلك الشخص وممارساته اللاحقة، ذلك أن الحياة المصرية تعلم وتعيش حالة انتساب كل نجاح لرعاية الرئيس بما في ذلك الحصول على كأس الأمم الأفريقية، فلماذا إذن لا يتحمل مسؤولية اختياراته من الأشخاص، خاصة إذا شاب هذا الاختيار شبهة فساد ومشاركة في الأرباح المالية سواء من المقربين للرئيس، أو بعض أقرب أقربائه!!

كما ان الشواهد والقرائن منذ سنوات صعود الابن المعجزة جمال في عالم السياسة، تؤكد أن تزاوجا سريا غير شريف وغير مقدس قد نشأ وأفصح عن نفسه بين عالم المال والأعمال وبين رجال الحكم والإدارة بمن فيهم السيد الرئيس نفسه، وهو ما يمثل خرقا فاضحا حتى للدستور المعمول به نصا وروحا، وهذا هو جوهر ما يسمى الفكر الجديد إذن فإن أي حديث عن مسؤولية وزير أو حتى حكومة هو تصويب في غير محله، إن المسؤولية السياسية في الجريمة تنعقد على عاتق رئيس الجمهورية دون سواه، وأي حديث خارج هذا النطاق هو تحريف للواقع والحقيقة، إنني أقولها بوضوح.. إنها مسؤولية رئيس الجمهورية الحالي، ولذا نطالب بلجنة تحقيق محايدة ودولية».

لا.. لا.. هذا كلام يستحيل قبوله أو موافقة أصحابه على ما يزعمونه عن رئيسنا، إنما المقبول فقط هو ما جاء في أحد تعليقي «الأهرام» أمس عن جولة رئيسنا السريعة في خمس دول عربية خليجية. قالت «الأهرام»:

«لجولة الرئيس مبارك الخليجية أهمية كبيرة سواء في توقيتها أو مضمونها أو فيما حققته من نتائج مهمة سواء على صعيد دعم القضايا العربية أو تهيئة الأجواء لإنجاح القمة العربية المقبلة، أو على صعيد دفع العلاقات الثنائية، فعلى الصعيد العربي أعادت محادثات الرئيس مبارك مع الزعماء الخليجيين تأكيد ثوابت الموقف العربي إزاء الأحداث المتصاعدة في العراق وفلسطين والسودان والعلاقات السورية اللبنانية، وترتكز على انتهاج الحوار كأسلوب لإدارة تلك التفاعلات وفي إطار البيت العربي، فالمخرج من الأوضاع التي يعيشها العراق حاليا مع تصاعد وتيرة العنف هناك لن يكون إلا بأيدي العراقيين أنفسهم، من خلال التضامن والحفظ على الوحدة الوطنية والمضي قدما في خطوات العملية السياسي وتشكيل حكومة تمثل العراقيين جميعا دون استثناء، كذلك الحال على المسار الفلسطيني وضرورة المضي قدما في عملية السلام لاستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة، وتأكيد أن السياسات الحالية التي تنتهجها إسرائيل والقوى الأخرى إزاء الفلسطينيين لا تؤدي إلى السير في الطريق الصحيح بل تؤدي إلى مزيد من التعقيد واستمرار دوامة العنف.

كذلك الحال فيما يتعلق بقضية انتشار الأسلحة النووية، حيث ينطلق الموقف العربي من ضرورة العمل على معالجة تلك القضية في إطار اشمل لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل».

أيضا قالت «الأخبار» في تعليقها:

«كما اعتدنا دائما من الرئيس حسني مبارك فإن تحركاته تأتي في الوقت المناسب بما يمتلكه من خبرة سياسية محنك ورجل دولة قدير يدرك أن عنصر التوقيت ربما يكون أهم عناصر نجاح أي تحرك.. وتأتي هذه الجولة بعد فترة من النشاط الدبلوماسي المكثف لرئيس مبارك خلال الأسابيع القليلة الماضية التي شهدت وصول عدد كبير من المسؤولين من العدد من دول للتشاور مع القيادة المصرية وهو ما يزيد من أهمية المشاورات التي يجريها الرئيس مبارك مع أشقائه قادة الدول الخليجية».

وأشارت جريدة «روز اليوسف» في صفحتها الأولى في خبر بارز إلى واقعة خاصة بالرئيس الإيراني وكان عنوانه ـ نجاد يتلكأ في الكويت لعله يقابل مبارك ـ ونص الخبر هو:

«تلكأ الرئيس الإيراني أحمدي نجاد خلال زيارته للكويت وتعمد أن يقضي ثلاث ساعات بعد موعد مغادرته المقر.. مبارك وصل الكويت في الموعد المحدد من قبل، بعد أن غادر الرئيس الإيراني، وبعد أن تسبب نجاد في إثارة سخط الصحافة الكويتية لأنه تأخر عليها، ولما التقى مندوبيها منحهم ثلاث دقائق وتركهم ومشى.. المراقبون خمنوا أن نجاد كان يحاول أن يلتقي مبارك «بالصدفة».. وبدون تخطيط فإن الرئيس كلف السفير سليمان عواد المتحدث باسم الرئاسة بأن يطلع الصحافة الكويتية على مجريات رحلته وقد منحها السفير عواد نحو الساعة الا ربع وانهالت عليه الأسئلة من كل مندوبي الإعلام الكويتي».

ورغم أن الجريدة لم تشر إلى مصدر أو كاتب الخبر، فإن كاتبه هو رئيس التحرير زميلنا عبد الله كمال الذي كان ضمن «الوفد» الصحافي المرافق للرئيس.

حكومة ووزراء

وإلى حكومة الشؤم والنحس والبيزنس والتي أراد زميلنا وصديقنا رسام الكاريكاتير المشهور جمعة فرحات أن يظهر انحيازه لها في رسمين له بجريدة «الفجر»، فكان الأول عن مواطن يدخن الشيشة في المقهى والثاني مفلس ويقول له:

«حكومة وشها وحش. من يوم ما جات واحنا بنكاكي. حتى قبل العبارة وانفلونزا الطيور».

والرسم الثاني كان عن ديك مصاب بالأنفلونزا يجري وراء رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف الذي كان يسابق الريح ويقول بثقة:

«وإننا أطالب المواطنين بالهدوء وعدم الخوف من انفلونزا الطيور، فهي تحت السيطرة».

وفي نفس الصفحة الأخيرة سددت الجريدة ضربة موجعة لرئيس الوزراء ووزير الصحة في تحقيق متميز عرضا ووقائع رغم أن أحدا من محرريها لم يوقع عليه باسمه. وإن كنت أعتقد أنه رئيس تحريرها زميلنا وصديقنا عادل حمودة. قال التحقيق:

«يتصرف الوزراء في مصر وكأنهم ليسوا من عجينة الطين وإنما من عجينة الياسمين.. لم يكن الدكتور حاتم الجبلي حسن الحظ. فبعد ثلاثة أيام من توليه وزارة الصحة اكتشف إصابة زوجته بمرض خبيث .. شفاها الله منه.. وأجبرته هذه الظروف الحرجة على ان يكون بصحبتها للعلاج في الولايات المتحدة.. لكن.. قبل أن يستقر هناك فوجئ بكارثة العبارة فترك زوجته مع ابنهما الذي كان يستعد للزواج وعاد إلى القاهرة وعندما هدأت تلك الكارثة طار من جديد إلى هناك.. لكنه سرعان ما عاد مرة أخرى بعد أن وصلت كارثة أخرى.. كارثة أنفلونزا الطيور إلى مصر. كان السؤال الذي شغل كل من عرفوا بالخبر: هل يجوز أن يعالج وزير الصحة زوجته في الخارج؟.. أليس ذلك اعترافا منه بأن العلاج في مصر لا يحظى بالثقة فيه ولا بالاطمئنان إليه خاصة أن الدكتور حاتم الجبلي هو شريك في أكثر مستشفيات القطاع الخاصة شهرة وكفاءة دار الفؤاد وكان مديرا لها قبل أن يصبح وزيرا؟ بل أكثر من ذلك نجح في أن يحصل لها على شهادة من هيئة أمريكية متخصصة في مراقبة المستشفيات تؤكد أنها وصلت في مستواها إلى المستوى العالمي..

والحقيقة أن وزير الصحة ليس وحده الذي يهين العلاج في مصر بل رئيسه أيضا.. فزوجة الدكتور أحمد نظيف تعالج هي أيضا في باريس.. وكان أحد المرافقين لها هو الدكتور حاتم الجبلي نفسه قبل أن يصبح وزيرا.. بل ربما كان ذلك سبب اختياره بعد أن أثبت كفاءة في متابعة الحالات الصحية لكبار المسؤولين أو لزوجاتهم في الخارج.

وربما لا ينسى الدكتور حاتم الجبلي أنه كان متحمسا لعلاج الفنان الراحل أحمد زكي في مستشفاه دار الفؤاد وكان يقول لي شخصيا: إن ما سيفعلونه في باريس نفعله نحن في القاهرة.

إننا نحترم وزير الصحة ورئيس الحكومة وكل مسؤول كبير أو صغير يعالج نفسه أو أقاربه في الخارج سواء على نفقة الدولة أو على نفقته الخاصة.. فللضرورة أحكام ـ كما يقولون لكن بشرط أن يخرجوا لنا ويشرحوا هذه الضرورة التي فرضت عليهم هذه الأحكام».

ونظل مع حكومة البيزنس وخبر في «وفد» أمس جاء فيه:

«قرر أحمد المغربي وزير الإسكان إخلاء موظفي الطابق الأول بمبنى الوزارة من مكاتبهم وتخصيص المكان للمستشارين الذين أتى بهم الوزير لتسيير أعمال الوزارة المكدسة بالمستشارين والكفاءات العلمية والإدارية، والتي لا يعترف بها الوزير. وبدأت الاستعدادات حاليا لإعادة تأثيث الدور الأول وفرشه بالموكيت بعد نقل 350 موظفا إلى مكاتب أخرى بمدينة الشروق وحي العباسية».

وطبعا سوف تحتاج إعادة فرش الطابق الأول إلى مشتريات قد تكون من محلات عمر أفندي التي تعرضها الحكومة للبيع وفجرت «الوفد» قنبلة أخرى في نفس العدد في تحقيق زميلتنا حنان عثمان عن حكومة الشفافية والحرص على المال العام. قالت، وأحزنتنا بما قالت:

«تلقى الدكتور محمود محي الدين وزير الاستثمار مذكرة تؤكد وقوع مخالفات جسيمة في عملية تقييم شركة عمر أفندي لبيعها. أشارت المذكرة إلى أن اللجنة المشكلة للتقييم قدرت قيمه الشركة بنحو مليار ومائة وتسعة وثلاثين مليون جنيه.

واعترضت قيادات الشركة على التقييم وتم إجبار أعضاء اللجنة على التوقيع بخفض التقييم إلى 500 مليون جنيه فقط. وأوضحت المذكرة أن هادي فهمي رئيس الشركة القابضة للتجارة قام باستدعاء اللجنة في مكتبه يوم الخميس الماضي وطالبهم بتخفيض التقييم وكان مبرر الخفض هو أن شركة عمر أفندي تباع على أساس التدفقات النقدية بدون النظر إلى قيمة أصول الشركة وهي الطريقة التي اعتمدت اللجنة عليها، مستندة إلى قواعد اللجنة العليا للخصخصة والتي تقضي ببيع الأصول كفروع. وكشفت المذكرة أن شركة عمر أفندي تمتلك 28 فرع تمليك و54 فرع